GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

المشروع: مقاربة متمحورة حول الضحايا في شأنِ العدالة الانتقاليّة

إعداد: فهد سيف، منظمة شركاء اليمن

الدولة موْضع التّركيز: الجمهورية اليمنية

مقدمة

يعرض هذا التقرير السياق الحالي في الجمهورية اليمنية في ظل النزاع الّذي لا يزالُ مُستمرًّا منذ العام 2015. فالمحاولة السابقة لدعمِ صياغةِ قانون الإنصاف والمصالحة الوطنية وسنّهِ خلال الفترة الانتقالية الأولى في اليمن[1] قد انقضَت. وكانَ اليمن قد شهدَ من العام 2012 حتّى العام 2014 فترة انتقالية سياسية انطلقت فيها عملية العدالة الانتقالية الّتي سُرعانَ ما أوقِفَت وانهارت عندما استولى أنصار الله (الحوثيون) على السلطة في 21 أيلول/ سبتمبر من العام 2014، فاندلعت آنذاك حربٌ أهلية ونشبَ النزاع بين حكومة الجمهورية اليمنية وقوى أنصار الله[2].

خلال الحرب واصلت أطراف النزاع المختلفة في اليمن انتهاك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في ظلّ تفلّتها من العقاب. وقد قادت المملكة العربية السعودية إلى جانب الإمارات العربية المتحدة تحالفًا داعمًا لحكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في حين أستمرت قوى أنصار الله بتنفيذ هجمات مختلفة وقد أدّت المواجهات بين الطرفين إلى قتل المدنيين وجرحهم، وتدمير الأعيان المدنية[3].

تأملُ الأحزاب السياسية اليمنية، إلى جانب الناشطين، ومنظمات المجتمع المدني أن تطبق آلياتِ العدالة الانتقالية في المُستقبل، وأن توثّقَ التّجارب التي يعيشها اليمنيون القابعونَ تحتَ سيطرة الأنظمة السياسية والأمنية المختلفة على امتداد الوطن، ومنها سلطة

الأمر الواقع الّتي يتولاها أنصار الله (الحوثيون)، الذين يسيطرون على غالبية شمالِ اليمن، في مُقابل سلطة حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، اللّذين يسيطران على جنوبِ اليمن وجزء من الشمال. فالوضع الأمني في اليمن مُتزعزعٌ، بسببِ تلاعب الجهات الإقليميّة والدوليّة، والأطراف المحلية الرئيسة في ديناميات النّزاع، إلى جانب تعدد الميليشيات المحلية المرتبطة بالأطراف المُتقاتِلة وبقواتٍ إقليمية كُبرى.

لذا، يهدف هذا التقرير إلى تقديمِ تحليلٍ شاملٍ يُغطّي أهداف العدالة الانتقالية وتحدياتها المستقبلية، وكذلكَ انتهاكات القانون الدّولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الأكثر شيوعًا في اليمن، على غرارِ الغارات الجوية، والهجمات العشوائية، والإخفاء القسريّ، والاحتجاز التّعسفيّ، والتعذيب. وفي هذا الصّدد، تُعتبر القصص الّتي رواها الضحايا، بالإضافة إلى التسجيلات الصوتية التي جُمعت والمقابلات التي أجريت مع منظّمات المجتمع المدنيّ جوهرَ هذا التقرير. وقد تضمن التّقريرُ أيضًا روايات لشهود عيان ترمي إلى تقديم عيّنة صغيرة عن المواطنين اليمنيين وأبناء الجماعات المهمّشة الّذينَ مسّهم النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان.

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 72 دولة ، وعمل مع 681 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 323 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 5040 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org

GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

الخلفية

أرتكبَ النظام الإستبدادي والدكتاتوري للرئيس اليمني الأسبق، علي عبد الله صالح، خلال ثورة الشباب اليمنية المُندلعة في العام 2011، انتهاكات لحقوق الإنسان بحقّ الشّباب والمحتجين[4]. وتزامنَ ذلكَ مع دعمِ الأمم المتحدة لِلمفاوضات الدّائرة بين الحكومة والمعارضة، والذي أفضَى إلى توقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية في المملكة العربية السعودية في تاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011[5]. وقد شدّدت مبادرة مجلس التعاون الخليجي على إتخاذ التّدابير اللّازمة في فترة الحوار الوطني بغية تحقيق العدالة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى أن العدالةُ الانتقاليّةُ مفهومٌ طرحَهُ كلٌّ من منظمات المجتمع المدني، والناشطين، والأحزاب السّياسية المعارضة إبّانَ ثورة الشباب اليمنية وبعد إنتهائها، مِن أجلِ معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الّتي أرتكبها النظام السابق قبل ثورة الشباب اليمنية وأثناءها. وقبلَ انعقادِ مؤتمر الحوار الوطني في شباط/ فبراير من العام 2012، كانت وزارة الشؤون القانونية قد قدّمت المسودة الأولى لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بما فيها قانون الحصانة، الّذي يرمي إلى ضمانِ حماية صالِح وموظّفيه من الملاحقة القانونية والقضائية، وإلى خلق تدابير بناء الثقة، وإيجادِ بيئة مؤاتيه لِلمرحلة الانتقالية[6]. وفي العامين 2013 و2014، رعت الأمم المتحدة إنعقاد مؤتمر الحوار الوطني من أجل تنفيذ إتفاقية مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحلّ النّزاع السياسيّ في اليمن.

تناولَ مؤتمر الحوار الوطني عددًا من القضايا السياسية العالقة، بما فيها عملية العدالة الانتقالية. وكانَ اليمن قد شهدَ الكثير من النّزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عقبَ إعادة توحيد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في العام 1990، وقبلَها، أي خلالَ الثّورة على الإمامية الّتي اندلعت في اليمن الشّمالي في العام 1962، وإبّانَ حكم الحزب الاشتراكي الّذي بدأ في اليمن الجنوبيّ في العام 1967 بعدَ نيله الاستقلال عن الاستعمار البريطاني.

فكلّ حقبةٍ شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الإخفاء القسريّ، والاحتجاز، والتّعذيب، والخطف، والقتل خارج نطاق القضاء، والإغتيالات السياسية. غير أنَّ المسودة الأولى لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واجهت تحدياتٍ نتيجة الاختلافِ الّذي نشبَ بينَ الأطراف اليمنية الموالية للنظام الأسبق من جهة، والمعارضة من جهةٍ أخرى حولَ مسألةِ الفترة الزمنية الّتي يجبُ أن يغطّيها هذا القانون. أمّا المسودة الثّانية، الّتي قُدِّمت في كانون الثاني/ يناير من العام 2013، فواجهت تحدياتٍ أيضًا بسببِ عدمِ توافقِ الأطراف المتنازعة. وقد ظلَّ الجدلُ الدّائر بين الأطراف المعنيّة هذه مُحتدمًا إلى حين إنطلاق مؤتمر الحوار الوطني في 18 آذار/ مارس من العام 2013. حينذاك، وُزّعت قضايا الحوار الوطني على تسعة فرق، مِنها فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، الّذي اتفق أعضاؤه على تضمين النزاعات السياسية السابقة كلّها رجوعًا إلى العام 1962 في اليمن الشّمالي وإلى العام 1967 في اليمن الجنوبي. وبعد اختتام مؤتمر الحوار الوطني في 25 كانون الثاني/ يناير 2014، كُلِّفَت وزارة الشؤون القانونية صياغة القانون الجديد، في حين كُلِّفت لجنة صياغة الدستور صياغةَ الدّستور الجديد.[7]

تضمّنَ نصًّا مسودتَيْ مشروع قانون العدالة الانتقالية في اليمن تعريفَ العدالة الانتقالية وتحديد الإطار الزّمني الّذي ستغطيه، بالإضافة إلى تحديد أربع آلياتٍ من آليات العدالة الانتقالية (وهي الحقيقة، والتعويض وجبر الضرر، وجهود تخليد الذكرى، والإصلاح المؤسسي). إلّا أنَّ مشروع القانون، بمسودّتَيْه، أغفلَ المُقاضاة والمحاسبة الجنائيّة، وركّز حصرًا على جبر الضرر والإصلاح المؤسسي.

نصَّ مسودة قانون العدالة الانتقالية، الّذي أُقرّ في العام 2012، على أنَّ اتخاذ القرارات في شأنِ التعويض وجبر الضرر لصالِحِ ضحايا الانتهاكات هو أحد مهام هيئة الإنصاف والعدالة الانتقالية وإحدَى مسؤولياتها. وأُنيطَ بالهيئة أيضًا إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات، ودمجهم في المُجتمع، وضمان تشافيهم، وتطبيب الجرحَى. ونصّ القانون أيضًا على تنمية المناطق المحرومة.[8]

بيدَ أنَّ قانون العدالة الانتقالية لم يُعالِج قضايا وانتهاكات النّوع الاجتماعيّ المرتكبة أثناء النّزاع مُعالجةً وافية. فيما أشارَ القانونُ إلى أنّ هيئة الإنصاف والمصالحة يجبُ أن تتكوّنَ بنسبةِ 30 في المئة على الأقلّ مِنَ النّساء، وأن تضمّ ثلاثة أشخاصٍ ممثّلينَ عن الضّحايا. ومنحَ القانون الحصانة للرئيس الأسبق، صالح، الّذي اقتنصَ الفرصة وصبَّ جهودَه في سبيلِ عرقلة عملية المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، كان الرئيس عبد ربه منصور هادي مترددًا أيضًا في الموافقة على القانون. وقد أبدَى كذلك بعض أعضاء المؤتمر الشعبي العام، الحزب الموالي للرئيس الأسبق صالح، معارضتهم لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وتجدرُ الإشارة أيضًا أنّه إثرَ التّحرّك الدوليّ للدفاع عن العدالة الانتقالية وتوثيق حقوق الإنسان، أصدر الرئيس هادي المرسوم الجمهوري رقم 13 للعام 2015 المُعدِّل للمرسوم الجمهوري رقم 140، وأسّس اللّجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان منذ العام 2011. وقد ضمّت اللّجنة تسعة أعضاء، واشتُرِطَ أن يكون مقرها المؤقت في العاصمة عدن.[9]

وواصلَت اللّجنةُ توثيقَ إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية والتحقيق فيها أيضًا، وأصدرت تقارير دورية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. لكنّ حيادية اللجنة تظل موضع شك، نظرًا إلى تلقّيها الدّعم من الحكومة اليمنية.

جهود منظمات المجتمع المدني المحلية

خلالَ الفترة الانتقالية المُمتدّة مِن العام 2011 إلى العام 2014، نشطت المنظمات اليمنية العاملة في مجالَيْ بناء السّلام وحقوق الإنسان. فنظّمت ورش عمل، وأنشأت مؤسسات، وهيئات، وتحالفات مهتمّة بالعدالة الانتقالية، وذلكَ بالتّعاونِ مع مؤسساتٍ أخرَى كانت تعتني بعائلات الضحايا وبذوي الإعاقة. وفي الوقت نفسه، نفّذت بعض المنظمات حملات توعيةٍ حولَ العدالة الانتقالية، واستضافت ممثلين يمنيين من مختلف الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وناشطين، وإعلاميين، وحرصَت على إشراكِ ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ورش العمل التدريبية.[10]

وفي هذا الصّدد، نفّذت منظمة شركاء اليمن أيضًا عددًا من ورش العمل التدريبية الرّامية إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحليّة في مجال العدالة الانتقالية، وأنشأت لجان مصالحة وطنية على المستوى المحلي، وأشركت عددًا من الضحايا، ومن بينهم الشباب، في جلسات الاستماعِ الّتي تخللتها ورشُ العمل. وقُدِّمَ الدعم النفسي لعدد ضئيلٍ من الضحايا. في المُقابل، انشغلت مؤسسات أخرى بإصدار تقارير شفافة عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وعن مواردِهِ وصادراتهِ النّفطيّة.

في العام 2015، انهارت الفترة الانتقالية، واشتدّ النّزاع، ثمّ استولى أنصار الله على السلطة، فاندلعت جولة جديدة من النزاع، وجولات أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. وكان من شأنِ انهيار العملية السّياسية في اليمن، وتجدّد الاشتباكاتِ بين أنصار الله وقوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا، والمدعومة من التحالف السعودي-الإماراتي، أن أدّى إلى تعقيدِ الوضع، وإلى ارتكابِ انتهاكات جسيمة لِحقوق الإنسان ولِلقانون الدولي الإنساني، ووقوعِ جرائم حربٍ، وإخفاءاتٍ قسرية، وتهجير، وهجمات عشوائية، وتعذيبٍ، واحتجازات. عندئذٍ، حوّلت منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية إهتمامها إلى الإغاثة الإنسانيّة، وتعزيز قدرة المجتمع على الصّمود والحوار، ودعم فرص السلام على المستوى المحليّ، ووقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، إستمرت عدد من المنظمات الأخرى في توثيقَ انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن

في أواخر العام 2017، اتّخذَ المجتمع الدّولي خطوةً ايجابية حينَ طلبَ مجلس حقوق الإنسان أن ينشئ المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فريقًا من الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، وذلك بهدف مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وإعداد التقارير اللازمة في هذا الشأن[11]. وقد كُلِّفَ فريق الخبراء البارزين استقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الّتي أرتكبتها جميع أطراف النزاع منذ أيلول/ سبتمبر 2014، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية المحتملة لتلك الانتهاكات[12]. وقد جدّد مجلس حقوق الإنسان ولاية الفريق في الأعوام 2018، و2019، و2021 على التّوالي، إلّا أنّه، رفضَ في العام 2021 إعادة تجديدِها، فاعتُبِرَ ذلك نكسة كبيرة بحقّ الضحايا الذين عانوا انتهاكات جسيمة خلال النزاع المسلّح المستمر

في اليمن منذ العام 2015. وقد كانَ كلٌّ من منظمات المجتمع المدني المحلية، ومناصري حقوق الإنسان، والضحايا، قد أعربوا، مرارًا وتكرارًا، عن أنّ فريق الخبراء كان بمثابةِ بارقة أمل لهم، ووسيلة تُبيّنُ معاناتهم لِلمجتمع الدولي، حتّى يتّخذ التّدابير اللّازمة لوضع حدٍّ للإفلات من العقاب[13].

وعلى الرّغم من التجارب المذكورة أعلاه، ظلّت الجهود المبذولة غير كافية ومحدودة بإشراكِ الضحايا والاستماع لأصواتهم وآرائهم في شأن تنفيذ العدالة الانتقالية في اليمن. هذا وظلَّ الدعم النفسي المُقدّمُ خلال الفترة الانتقالية، وأثناء النزاع، في المسائل النّاجمة مِن النّزاع، شحيحًا للغاية.

شهادات الضحايا

يجبُ على آليات العدالة الانتقاليّة ومُبادراتها المُستقبلية في اليمن أن تصبّ تركيزها على مقاربة متمحورة حول الضحايا وتلبية حاجاتهم، وعائلاتهم، ومجتمعاتهم، وتكون على قدر تطلعاتهم. فالمقاربةُ المتمحورة حول الضحايا هي مقاربةٌ تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى تضع الضحايا في صميم العملية. ويجب أن يضطلعَ كلّ من الجماعات والمجتمعات المحرومة والمهمّشة (الأخدام[14])[15]، والنساء، والشباب بدورٍ فاعل في تصميم العدالة الانتقالية وتنفيذها. وكما هو مُبيّنٌ أدناه، يعتبر جبر الضرر والتعويض أكثر الحاجات إلحاحًا بالنسبة إلى الضحايا.

خلالَ مقابلةٍ أُجرِيَت مع أحد الضحايا الذي أحتجز على مدى عامين تقريبًا، قال: «أعاني اضطرابات نفسية، لا يمكنني أن أفكر كثيرًا، ولا أستطيع الوقوف لفترة طويلة. آثار الأصفاد على ساعدي ما زالت ظاهرة. بقيت يداي متورمتان داخل السجن سبعةَ أشهر، ولم أتمكن من تحريك أصابعي، وأحد أضلعي انكسر بسبب التعذيب». وعندما سئل عمّا يعرفه عن العدالة الانتقالية، أجاب: «أعرف العدالة الانتقالية، إنّها تعني حفظ كرامة الأفراد، والوقوف في وجه الانتهاكات، واللجوء إلى القضاء، والحصول على الحقوق، والتعويض، وجبر الضرر للأفراد ولأولئك الذين تأثروا بالانتهاكات». أمّا عندما سُئل عن العدالة الجنائية، فقال: «لا أعتقد أنّ المعتدين في اليمن سيُعاقبون؛ أتمنى أن نحصل أنا وعائلتي على جبر الضرر. وآمل أن تسود المصالحة والتسامح في اليمن، وأن تتّحد الأحزاب اليمنية»[16].

أحد ضحايا الهجمات العشوائية قال: «سأرضى عندما أرى الجناة يُحاسبُون عمّا اقترفوه. يجب أن يمثلوا أمام المحكمة، أو أمام المحاكم الدولية لنيل العقاب». وأضافَ قائلًا: «من الجيد الاعتراف بمعاناتنا والاستماع إليها، ولكن يجب أن تأتي أشكال التّعويض أو جبر للضرر متناسبة مع حجم الجريمة والانتهاك»[17].

وذكرَ أحد الضحايا الآخرين أنَّ معرفتَه بمصطلح العدالة الانتقالية محدود، لكنّه وصف أثر الانتهاكات في حياته، قائلًا: «البحر مصدرُ رزقنا؛ لقد دمّروا مراكبنا ومنعونا من الصّيد. لا يمكننا أن نعيش من دون البحر، أريد أن أعود إلى الصّيد كي أؤمّن قوتَ عائلتي». وأردَفَ قائلًا: «أعرف الكثير من الصيادين الذين قُتلوا في سوق السمك نتيجة الغارات الجوية. لقد كانوا صيادين بسطاء، غير منتسبين لأيٍّ من الأحزاب المتحاربة. وقد هجّرت الحربُ الكثير من الصيادين الآخرين ولم يتمكنوا بعدُ من العودة إلى منازلهم»[18].

الصّدمات النّفسية وآثارها الجسدية في الضحايا

أرخت السّنوات الثّمانية من النّزاع المستمرّ في اليمن ظلالًا وخيمةً على مؤسسات الدولة والخدمات العامّة، وتحديدًا على المؤسّسات الصّحيّة. فقد انخرطَت أطراف النزاع بالقصف العشوائي، وعرقلة الإغاثة الإنسانية، وزرع الألغام، وتجنيد الأطفال، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، وتنفيذ هجمات على أهداف مدنية بما فيها مرافق الرّعاية الصحية. وفي العام 2016، قدّرت منظمة الصّحة العالمية أنّ 19.5% من الشعب اليمني يعاني اضطرابات نفسية، لعلّ أكثرها شيوعًا القلق، والاكتئاب، والصدمات، وفصام الشخصية. وأشارت المنظمة إلى أنّ عددَ الأطباء النّفسانيين في اليمن يقلّ عن 46 طبيب[19].

وبحسبِ دراسة أجرتها مؤسسة التنمية والإرشاد الأسري، تُشير التقديرات المُسجّلة بين العامين 2014 و2017 إلى انتشارٍ واسع للاضطرابات النفسية بين السكان المتضررين من الحرب في اليمن، فواحدٌ من أصلِ خمسة يمنيين يعاني اضطرابات نفسية[20]. وممّا لا شكّ فيه أنّ التأثير الأطول أمدًا المُترتّب عنِ التعذيب، والإخفاء القسريّ، والغارات الجوية العشوائية، يتكبّدُهُ الضحايا وعائلاتهم. ووفقًا لِتقرير الفظائع الّذي أصدرته منظمة شركاء اليمن في العام 2022، روى الضحايا قصصًا مرعبة عن سماعهم لأصوات المقاتلات الحائمة فوقَ أحيائهم، وعن عثورهم على جثث أصدقائهم، وأقربائهم، وجيرانهم، وعن معاناة التّأقلمِ مع الإصابات المزمنة.

وفي معرضِ إحدى المقابلات، روت ضحيّةٌ ما يلي: «شنَّ التّحالف غارةً على منزلٍ مجاور، فتسبّبت بأضرارٍ هيكلية جسيمة في المبنى، وسُوّي نصفه بالأرض. عندَ وقوع الغارة، كنت في المنزل مع أولادي، وأُغمِيَ عليَّ. ومنذ ذلك الحين، أعاني أمراضًا نفسية وجسدية. لقد واجهنا أوضاعًا معيشية صعبة، ونحتاج إلى أن نعود إلى منزلنا. منذ أن هجّرناه، لكنّ لا أحد يعير معاناتنا أي انتباه»[21].

وروى والدُ أطفالٍ ضحايا، خلالَ مقابلةٍ أجريت معه، ما يلي: «كانَ ولداي وابنتي، و23 طفلًا آخرين يلعبون في ساحة الحي، حينَ سمعنا فجأةً صوت قصفٍ، تبعتهُ صيحاتٌ أرتفعت من الحيّ، لأنّ الساحة كانت تعج بالأطفال. كان المشهد مرعبًا؛ الدماء تملأ المكان، والأطفال يصرخون ويبكون مرعوبين وخائفين، وبعضهم أغميَ عليه. كنت أبحث عن أطفالي مُرتعبًا. طفلي الأول كان مصابًا بكِلا رجليه، وكانت أوردته ممزقة. وأصابت شظية أخرى عينيه ورقبته أيضًا. آثار الجريمة ما زالت بائنة، وهو يحتاج إلى عملية تجميلية لمعالجة التشوّه الذي أصابه. طفلي الثاني أصيب في ظهره

وجهازه التنفسي، أما ابنتي فتعرضت لإصابة في رأسها ورجلها اليسرى. هذه الجريمة أثّرت في أطفالي نفسيًّا وجسديًّا، فهم يعانون الحزن والاكتئاب، ويبلّلون أسرّتهم ليلًا. إنّهم مذعورون ويستيقظون باكين في منتصف الليل»[22].

إذًا، يجبُ على الحكومة اليمنية أن تدعم حقّ الصّحة النّفسية، وأن تُحسّنَ إمكانية حصول اليمنيين على الدّعم النفسي والاجتماعي. كما يجبُ على الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية أن تقدّم الدّعم اللازم الكفيل بإجراء تدريباتٍ أكثر للمرشدين، والمُعالجين النّفسانيين، والمدرسين، والطلاب، والأطفال، وقادة المجتمع بهدف تخفيف أثر النّزاع. ولا بدّ من أن تصبّ منظمات المجتمع المدني المحلية تركيزَ برامجِها على الأثر النفسي والاجتماعي الذي يعانيه الضحايا، وأن تُضَمِّنَ الدّعم النفسي في صلبِ استراتيجياتها ومشاريعها المستقبلية.

نموذج العدالة الانتقالية في اليمن

> يُستخلصُ مِن تجربة منظمة شركاء اليمن كونها جهةً ممارسة للعدالة الانتقالية، أنَّ العدالة التصالحية المُعتمِدَة على السّياق المحليّ، يجب أن تُدرجَ في إطار العدالة الانتقاليّة الأوسع نطاقًا.

وفي مقابلة مع المدير التنفيذي لمنظمة شركاء اليمن، وهو خبيرٌ في مجال الوساطة البديلة والقبلية في اليمن، قال: «لا يمكننا الحديث عن العدالة الانتقالية في اليمن من دون الإشارة إلى السياق المحلي اليمني، وتحديدًا الأعراف والتقاليد القبلية. يمتلك القضاء القبلي [الأعراف والتقاليد القبلية لحل النزاعات] مميزات مشابهة للعدالة الانتقالية في حلّ النزاعات القبلية، حيث تقتضي المصالحة القبلية بدايةً الاعتراف بالجريمة وطلب الصفح، ومن ثم جبر الضرر/التعويض بهدف التوصل إلى حلول مرضية أو إلى المصالحة»[23].

يجبُ، إذًا، أخذُ الخصائص المحلية في الاعتبارِ أثناء تنفيذ العدالة الانتقالية مستقبلا. فعلى سبيل المثال، تسودُ في بعض المجتمعات المحلية آلياتٌ وتقاليدُ محلية تخصّ التعويض أو جبر الضرر، كالأرش (وهو مبلغ مالي يدفع تعويضًا عن الإصابات)، والدية (ثمن الدم أو جبر الضرر بعد القتل)، والقصاص والمصالحة المُراعية لآلياتٍ محلية لا يمكنُ تجاوزها.

وبحسبِ المشاركين في ورشة العمل التي نظمّتها منظمة شركاء اليمن في شباط/ فبراير 2022، لأجل تحقيق العدالة الانتقالية، يجب أولاً تحقيق العدالة الاقتصادية الّتي تكفل التوزيع العادل للثروات. ويجبُ، ثانيًا، التّصدي للتحديات الاجتماعية على مستوى القاعدة الشعبية. ومن الضّروري، ثالثًا، أن تُحقَّقَ العدالة السياسية، والمواطنة المتساوية من أجل القضاء على مسبّبات التمييز، والإقصاء، والتهميش. وقد أكّد المشاركون في ورشة العمل أنّ منظمات المجتمع المدني المحلية في اليمن يجب أن تواصلَ العمل في سبيل إعدادِ أرشيفٍ يوثّق انتهاكات حقوق الإنسان، ويُتيح الوصول إلى العدالة الانتقالية في المُستقبل.

ويجب أن تُنفّذ العدالة الانتقالية في اليمن بحيث تضمن وتراعي النوع الاجتماعي، وتأخذ في الاعتبار، بشكلٍ خاصّ، حاجات النساء والفتيات –لا باعتبارهنَّ ضحايا فحسب، بل أطرافًا مؤثرة وفاعلة في آليات العدالة الانتقالية أيضًا[24].

العدالة الانتقالية والمصالحة

في حين أنّ العدالة الانتقالية ترتكز على العدالة، والحقيقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، بيّنَت الدروس المستفادة أنّ هذه الركائز الأربعة وحدها لا تتصدّى بشكل كافٍ لتجاربِ النّزاع في اليمن ولِعواقبها على حدّ سواء. فاليمنُ يحتاج إلى عملية عدالة انتقاليّة تستمدُّ أولوياتها وتطلّعاتها من مفاهيم العدالة والمصالحة محليّة القيادة.

في هذا الصّدد، أجرت منظمة شركاء اليمن ورشة عمل في شباط/ فبراير 2022 حضرها عددٌ من ممثلي منظمات المجتمع المدني. وقد أكّد المشاركون فيها أنّ أي عملية انتقالية في اليمن ستنفذ في إطارٍ مُختلفٍ عن مؤتمر الحوار الوطني، سوف تثير النّزاع. بينما رأى بعض المشاركينَ أنّ تحقيقَ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن يكمن في مُعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية. وقال أحد المشاركين أنّه: «يجب التركيز على ما هيَ الحقيقة، وكيفَ يُكشفُ عنها، وما هي أسباب النّزاعات الجوهرية، وكيف نضمن عدم تكرارها، وكيفَ يتم جبر الضّرر «[25].

هذا وقد أثارَ مشاركون آخرون ضرورةَ تطوير «البنى التحتية» المفقودة- مِن مهاراتٍ، ومعارفَ وخبرات- وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. ففي حين يعتقدُ خبراء محليّون أنّ المجتمع الدولي يُناطُ به دعمَ الجهود المبذولة في سبيل إحقاق العدالة الانتقالية، من أجلِ سدّ مَا لم تستطِع الحكومة اليمنية القيام به، تعمل المبادرات المحليّة على وضعِ إجراءات وإنشاء هيئاتٍ من شأنها أن تساهمَ في تقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة في المستقبل. وقد أجمعَ المشاركون في ورشة العمل على وجوبِ إيجاد أساليب وفرص جديدة من أجل مناصرة حقوق الإنسان، والمُحاسبة، وتشييد البنية التحتية للعدالة الانتقالية. وقد أشارَ المشاركون أيضًا إلى ضرورة ضمانِ إدراجِ الأبعاد المرتبطة بالشباب والنّوع الاجتماعيّ في أي عمليةِ عدالةٍ انتقالية في المستقبل.

ويُمكن زيادة الاهتمام بالعدالة الانتقالية من خلالِ تصميمِ عمليةٍ تقومُ على احترامِ أولويات الضحايا وتلبيةِ احتياجاتهم، وعلى إشراكهم بالمشاورات والمفاوضات على حدّ سواء. ويجب أن تعيرَ عمليّة العدالة الانتقالية المستقبلية انتباهًا خاصًّا لِلانتهاكات الّتي تعرّضَت لها النّساء، والأطفال، والمجتمعات المهمّشة أثناء النزاع، مِن عنفٍ قائم على النوع الاجتماعي، وتجنيدٍ للأطفال، وكذلكَ للانتهاكات المُرتكبة بحقّ النّازحين.

لقد شهدَ اليمنُ عددًا من العمليات الانتقالية والتسويات السياسية، ومنها المصالحة بين الجمهوريين والإماميين في العام 1970، وإعادة توحيد اليمن في العام 1990، ووثيقة العهد والاتفاق في العام 1994، وآخرُها مبادرة الخليج في العام 2012. إلّا أنَّ غالبية هذه الاتفاقات إمّا تغافلَت عن إرث أعمال العنف، أو جاءت إملاءات مِن أشخاصٍ في السّلطة، وهو ما ترك البابَ مفتوحا أمامَ اندلاع النّزاع مجدّدًا. لذا، فإنّ تطوير البنى التحتية، ووضع الآليات، والأدوات، والاجراءات، ودعم الاستقرار تُعدّ جميعها مُنطلقًا للعدالة الانتقالية، وسبيلًا إلى تعزيز المصالحة الوطنية.

العدالة الانتقالية وإعادة الدمج

قد تواجه الحكومة اليمنية تحدياتٍ جمّة أثناء تسريحها المقاتلين في المجموعات المسلحة وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الرّديئة، ومنها ارتفاع نسبة البطالة، وشحّة الموارد. فعلى سبيل المثال، يدفع التّحالف السعودي الإماراتي نحوَ 1000 ريال سعودي أجرًا شهريًّا لكلّ مُقاتلٍ مسلّحٍ في المنطقة الساحلية، وهو مبلغ يفوق ما يتقاضاه رجلُ شرطةٍ وجنديّ نظاميّ في الدولة[26]. وتجدُر الإشارة إلى أنَّ المقاتلين يفتقدُونَ إلى العلمَ، والخبرة، والمؤهلات اللازمة الّتي تخوّلهم العمل في وظائف مدنية بديله، وتحديدًا أولئك الذين انضموا إلى المجموعات المسلحة، أو أجبروا على الانضمام إليها في سنٍّ مبكرة. لذا، يضؤلُ احتمالُ أن يكونَ هؤلاء قد تلقّوا أي تعليم، أو تدريب سوى في مجالِ المهارات العسكرية.

ويجبُ على الحكومة اليمنية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع اليمني أيضًا أن تنظرَ في إعادة دمج المقاتلين السابقين، وفي إستحداثِ فرصٍ بديلة لهم وللشباب المُجنّدين أو الذين هم عُرضة لِلتّجنيد، ومنها التدريب المهني والتلمذة الصناعية. ومن الأهميّة بمكان مساعدة المقاتلين السابقين من الشباب في فهم سوق العمل، وتمكينهم من العبورِ من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية، وتعريفهم بمفاهيم التوظيف وفرص التّعلّم، وبناء المهارات الأساسية، والتخطيط لمهنهم وحيواتهم أيضًا. ولهذه الغاية، لا بدّ من إجراء تحليل تقني مناسب يُنيرُ تصميم البرامج والتدريبات بمعلوماتٍ عن أنماط العيش المحلية، والفرص المتوفرة في الأسواق، والاقتصاد الأسري المدر للدخل.

وتجدرُ الإشارة أيضًا إلى أنّ الأطراف المتنازعة أنشأت ألوية ووحدات حماية مختلفة، عملت على تجنيد المقاتلين في مناطق محددة من اليمن، وعلى تنشئتهم على ولاءاتها الإقليمية والسياسية. لذا، يجبُ على الحكومة اليمنية، بمؤازرةٍ من المجتمعات الدولية، أن تضعَ استراتيجيةً واضحة أو خريطة طريق من شأنها إصلاح الجيش والقوى الأمنية، وإعادة تأهيلِ أفرادهما، وتسريحهم، وإعادة دمجهم بحسبِ ما تمليه المعايير المحلية.

دور المنظمات غير الحكوميّة المحليّة والدّوليّة

تؤدّي منظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا في تصميم العدالة الانتقالية وتنفيذها. وقد شدّد ممثلو منظمات المجتمع المدني المحلية، مِمّن شاركوا في ورشة العمل التي أقامتها منظمة شركاء اليمن، على وجوب أن تعملَ هذه المنظمات على بناء قدراتها وعلى إكتساب المعارف والمهارات، والخبرات من التجارب الدولية، الكفيلة بمساعدتها في تنفيذ العدالة الانتقالية. وقد أكّد المشاركون أنّ منظمات المجتمع المدني المحلية يمكن أن تكون من الشركاء الأساسيين في عملية تحسين العدالة الانتقالية المستقبلية. ويمكنُ تحقيق هذا الأمر من خلال تسهيل المصالحة المجتمعية ودعمها، وحلّ النزاعات على مستوى المحافظات والمديريات. ويجبُ على منظمات المجتمع المدني المحلية أن تضعَ الضحايا، والمجموعات المهمّشة، والدّعم النفسي في صلبِ استراتيجياتها في أي برامج أو مشاريع مستقبلية.

لقد أظهرت المقابلات الّتي أجريت مع الضحايا ومجتمعاتهم أنّهم شاركوا إلى حدٍّ ما في وضعِ سياسات العدالة الانتقالية. في المُقابل، برزَ قصورٌ في المعارفِ المُتعلقة بمفاهيم العدالة الانتقالية وعناصرها، وتحديدًا مفاهيم العدالة، والعدالة

الجنائية، وتخليد الذكرى، وجبر الضرر، ما أدّى إلى وضع توقعاتٍ غير واقعية. فعلى سبيل المثال، كانَ بعض المشاركين يظنّونَ أنّ التعويض مقتصر على التعويضات المالية حصرًا.

صحيحٌ أنّه يصعبُ على منظمات المجتمع المدني أن تعملَ بشكل مستقلٍ وحيادي، وتحديدًا في المنطقة الشمالية، إلّا أنّ عليها كذلك أن تستهدفَ المؤسسات الحكومية، وقادة أطراف النزاع. ويُعدُّ إشراك هذه المؤسسات وهؤلاء القادة أمرًا في غاية الأهميّة في سبيلِ تنفيذ حملات توعية عامّة حولَ العدالة الانتقالية. ويجب على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تبذل قصارى جهودها من أجلِ تمكين منظمات المجتمع المدني الّتي تقودها النساء، وذلكَ بهدفِ مراقبة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والتّصدي لها. ولا بد من إيلاء دعمِ النّساء والشباب ودفعهم إلى المشاركة الفاعِلة في مبادرات المصالحة المحلية، والعدالة الانتقالية، الأولويّة القُصوى، ذلكَ أنَّ التجارب التي عاشها الضحايا واحتياجاتهم غالبًا ما تختلف باختلافِ نوعهم الاجتماعيّ.

أمّا الفاعلون الدّوليّون، فَيجب عليهم أن يسعوا إلى تعميمِ مقاربة أكثر اشتمالًا لضمانِ بناء السّلام، وإحقاق العدالة، وتحقيق المُحاسبة والمصالحة في اليمن. ويُفضّل أن تدرجَ الجهات المانِحَة المجتمعَ المدنيَّ في استراتيجياتها التمويلية المرتبطة ببناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية.

توصيات

- يجب أن تعترف وتُقِرَّ تدابير العدالة الانتقاليّة وآلياتها في اليمن بالضّحايا، وأن تنظرَ في احتياجاتهم ومطالبهم لضمان مشاركتهم المُجدِيَة لتعزيز الثقة المدنية وسيادة القانون والدّيمقراطيّة.
- من الأهميّة بمكان تيسير بناء ثقافة المصالحة، والتشجيع على التسويات المحلية، أو المصالحات التي تقودها جهات محلية، وتسهيلها.
- يجبُ على الحكومة اليمنية أن تتّخذ التدابير المؤدية إلى ترسيخ الحقّ في الوصول إلى الرّعاية النّفسيّة، وإلى تعزيز قدرة اليمنيين في الحصول على الدّعم النفسي المناسب. كما يجب على الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية أن تدعمَ إجراء المزيد من التدريب للمرشدين، والمُعالجين النفسانيين، والمدرسين، والطلاب، والأطفال، وقادة المجتمع للتخفيف من وطأةِ أثر النزاع.
- من الضّروريّ إشراك النساء والشباب، والمجموعات المهمّشة في جهود العدالة الانتقالية والمصالحة لأجل شمولية العدالة.
- يجب تزويد الشباب والمقاتلين السابقين بالمهارات المهنية الضرورية والتلمذة الصناعية، والفرص اللازمة من أجلِ دعم عملية إعادة الدمج في المستقبل.
- من الأهميّة بمكان بناء القدرات المرتبطة بالعدالة الانتقالية لدى منظمات المجتمع المدني المحلية، والضحايا، ومجتمعاتهم، والسلطات المحلية، والممارسين، والمحامين، والناشطين، والسّلك القضائي، وأفراد القوى الأمنيّة والجيش.
- يجب وضع آلياتٍ لا ترتكز حصرًا على الإجراءات والمحاكمات الجنائيّة الدولية، بل تشملُ الأعراف والتقاليد اليمنية على اعتبارها جزءًا من النظام القبلي، وذلك بهدفِ تحقيق المصالحة والمحاسبة.
- يجب إنشاء ملفٍ وطني مشترك يوثّق انتهاكات حقوق الإنسان التي أرتكبتها الأطراف المتنازعة، والقوات الإقليمية والدولية.

التعليقات الختامية

1 وزير الشؤون القانونية يقدم إيضاحات حول مشروع قانون العدالة الانتقالية أمام فريق المصالحة والعدالة ، المركز الوطني للمعلومات، 14 أيار/ مايو 2013. للمزيد من المعلومات: https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=54698 (استُرجعَ آخر مرة في 28 شباط/ فبراير 2023)

2 الحرب في اليمن، مركز العمل الوقائي، تحديث 7 شباط/ فبراير 2023م. للمزيد من المعلومات (باللغة الإنجليزية): https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

3 تقرير منظمة العفو الدولية 2021/ 2022. للمزيد من المعلومات: https://www.amnesty.org/ar/location/middle-east-and-north-africa/yemen/ (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

4 وصل صالح إلى السلطة في إطار انقلابٍ عسكريّ، فنُصِّبَ رئيسَ اليمن الشمالي في العام 1978، ثمّ أصبحَ رئيس اليمن كلّه بعدَ توحيدِهِ في العام 1990. تنحى صالِح رسميًّا عن سدّة الرّئاسة في العام 2012. ثمّ قتل في 4 كانون الأول/ ديسمبر من العام 2017 على أيدي متمردين من أنصار الله في الصنعاء.

5 نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، المركز الوطني للمعلومات. للمزيد من المعلومات: https://yemen-nic.info/sectors/politics/trans/initiative.php (استُرجعَ آخر مرّة في 2 كانون الأوّل/ ديسمبر 2021)

6 المركز الوطني للمعلومات، 14 أيار/ مايو 2013. للمزيد من المعلومات: https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=54698 (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

7 وثيقة الحوار الوطني، 24 كانون الثاني/ يناير 2014. للمزيد من المعلومات: : https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/7-national_dialogue_conference.pdf(استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

8 وزير الشؤون القانونية يقدم إيضاحات حول مشروع قانون العدالة الانتقالية أمام فريق المصالحة والعدالة ، المركز الوطني للمعلومات، 14 أيار/ مايو 2013. للمزيد من المعلومات: https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=54698 (استُرجعَ آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023)

9 اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. للمزيد من المعلومات: https://www.nciye.org/?page_id=105 (استُرجعَ آخر مرّة في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2022)

10 هدنة أو لا هدنة: العدالة الانتقالية هي الطريق الوحيد لليمن نحو التعافي، المجلس الأطلسي، حورية مشهور، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022م. للمزيد من المعلومات (باللغة الإنجليزية): https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/truce-or-no-truce-transitional-justice-is-yemens-only-path-to-healing/ (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

11 اليمن: زيد يعين مجموعة من الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين، البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017. للمزيد من المعلومات: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2017/12/yemen-zeid-appoints-group-eminent-international-and-regional-experts (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

12 بيان منسوب إلى فريق الخبراء البارزين المعني باليمن بشأن رفض مجلس حقوق الإنسان قرار تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. للمزيد من المعلومات: : https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2021/10/statement-group-experts-yemen-hrc-rejection-resolution-renew-their-mandate (استُرجعَ آخر مرّة في 10 كانون الأوّل/ ديسمبر 2022)

13 المرجع السّابق نفسه.

14 الزميل أحمد السلوي المنتمي إلى الأقلية: الدفاع عن حقوق جماعة الأخدام في اليمن، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. للمزيد من المعلومات: https://www.ohchr.org/ar/stories/2012/11/minority-fellow-fuad-ahmed-al-selwi-defending-rights-al-akhdam-community-yemen (استُرجعَ في 24 آذار/ مارس 2023)

15 جماعة مهمشة في اليمن تعتبر تقليديًّا من المنبوذين، وهي محرومة من معظم حقوقها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

16 المقابلة رقم 1، مأرب، 31 تموز/ يوليو 2022.

17 المقابلة رقم 2، تعز، 10 آب/ أغسطس 2022.

18 المقابلة رقم 1، الساحل الغربي، 28 تموز/ يوليو 2022.

19 حقّ الصّحة النفسية في اليمن، مكتبة الطب الوطنية، 23 حزيران/ يونيو 2021. للمزيد من المعلومات (باللغة الإنجليزية): https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8233030/ (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

20 مفهوم التروما والصدمة الجماعية في اليمن: أبعادها وتأثيرها المستمر، المدنية، 7 كانون الثاني/ يناير 2021. للمزيد من المعلومات: https://almadaniyamag.com/ar/2021/07/01/trauma-in-yemen/ (استُرجعَ آخر مرّة في 4 شباط/ فبراير 2023)

21 المقابلة رقم 1، تعز، 28 تموز/ يوليو 2021.

22 المقابلة رقم 2، تعز، 10 آب/ أغسطس 2022.

23 المقابلة رقم 1، الصنعاء، 22 تموز/ يوليو 2022.

24 هدنة أو لا هدنة: العدالة الانتقالية هي الطريق الوحيد لليمن نحو التعافي، المجلس الأطلسي، حورية مشهور، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022م. للمزيد من المعلومات (باللغة الإنجليزية): https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/truce-or-no-truce-transitional-justice-is-yemens-only-path-to-healing/ (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

25 المشاركون في ورشة العمل التي أجرتها منظمة شركاء اليمن، عمّان، 1 – 4 شباط/ فبراير 2022.

26 أزمة المرتبات تتمدد.. مقاتلو الساحل الغربي دون مرتبات للشهر الثاني، عدن الغد، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2019. للمزيد من المعلومات: https://adengad.net/posts/429761 (استُرجعَ آخر مرّة في 24 آذار/ مارس 2023)

GIJTR
Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation